

تعتمد كثير من الدول في نظامها السياسي على مبدأ المحاصصة ، و من بينها العراق ولبنان . و ذلك تحت مبررات المساواة و حفظ حقوق الاقليات من ناحية . و ابعاد الشعور بالحرمان من ممارسة الحقوق السياسية لدى بعض الفئات . و ان كان هذا من ناحية الظاهر امر ايجابي لكنه يحمل في طياته مجموعة من السلبيات و المحاذير ، اذ يؤثر على الشعور برابطة المواطنة تجاه الوطن ككل و ربما يعزز ذلك تفضيل مصالح الطائفة على المصلحة الوطنية من ناحية ثانية .

ورغم الانتقادات الموجهة لنظام المحاصصة السياسية فان هناك بعض المبررات التي يسوقها انصاره ، و منها ان الاقليات العرقية و الاثنية او القومية يجب ان تكون حاضرة و ممثلة في اي عملية سياسية ، لانهم الادري بمشاكلهم و احتياجاتهم ، و لن يصلوا الى ممارسة العمل السياسي الرسمي في حال عدم تبني المحاصصة لانهم لا يملكون اصوات انتخابية توصلهم الى المناصب السياسية .

و اخيرا تتضح اهمية هذه الدراسة من خلال ما تشهده الساحة السياسية من توترات و صراعات سياسية و بالذات في الساحة العراقية و اللبنانية ، فهي خير دليل على ان مبدأ المحاصصة السياسية و ما يترتب عليه من تأثير واضح على النسيج الاجتماعي العراقي و اللبناني و بالتالي ستأثر على السلم الاهلي و انتشار الفساد كظاهرة و تقليل دور القضاء و محاسبة الفاسدين

